

الرقم	الموضوع النوع الاجتماعي ومكافحة الفقر		مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
البلد: العراق	موقع الواب :	المصدر : الصباح	
العدد و [ص]:	التاريخ 2012-01-30		

الرعاية الاجتماعية .. تحقيق للعدالة وصمام أمان للمجتمع

محمد صادق جراد

الرعاية الاجتماعية حق من حقوق الإنسان كفلته الشرائع السماوية ليتطور هذا المفهوم تاريخياً ويكون كما نراه اليوم حقاً مكفولاً من قبل المواثيق الدولية يسعى الى حفظ كرامة الفرد بما يمنح له من حماية ورعاية من قبل المجتمع والمؤسسات الحكومية المختصة تعبيراً عن التضامن والتكافل الاجتماعي بعيداً عن كونها صدقة او مكرمة من احد ولقد شهد العالم في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً من قبل المجتمع الدولي بمسألة الرعاية الاجتماعية لتأخذ إبعاداً تنموية إضافة الى أبعادها الإنسانية , ولقد جاء في الفقرات 9 , 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التأكيد على ضرورة ان توفر الدول لمواطنيها ظروفًا معيشية تفي بواجبهم من الغذاء والكساء والمأوى مؤكدة على ان الرعاية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان لا يمكن فصله عن الحقوق الأخرى ولا يقل أهمية عنها .

ويمكننا تعريف الرعاية الاجتماعية بانها عبارة عن برنامج لتقديم الإعانات المادية والعينية للتخفيف من معاناة الفئات الفقيرة المحتاجة داخل المجتمع، وهو نظام يقوم على مبدأ التكافل والتضامن والتآزر، ومن شأنه أن يدعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي، ويعمق روح الانتماء والولاء للوطن، فهو شبكة أمان اجتماعية تحمي الفقراء وتشعرهم بالاطمئنان في مجتمعاتهم بالإضافة الى انه يسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع المختلفة .

العراق كما يعرف الجميع فيه الكثير من مستحقي الرعاية الاجتماعية لان البلد مر بمراحل اقتصادية صعبة عبر سني حروب طويلة وعقوبات اقتصادية ظالمة واحتلال دام لأكثر من ثماني سنين، تعرضت الكثير من المؤسسات فيه لهيكله والحل فازداد بذلك عدد العائلات التي أصبحت بلا معيل إضافة الى زيادة كبيرة في نسبة الأراامل والأيتام نظراً للخسائر والتضحيات في الأرواح التي قدمها الشعب العراقي عبر الحروب المتتالية والحرب الطائفية والهجمة الإرهابية المستمرة حتى اليوم .

كل هذا يجعل المجتمع العراقي من أكثر المجتمعات حاجة لتنفيذ برنامج الرعاية الاجتماعية لمساعدة المتضررين من الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد عبر العقود الماضية .

ولا يمكن ان ننكر بان الحكومة قد باشرت بتطبيق برنامج شبكة الرعاية الاجتماعية التي شملت أعداداً كبيرة من المواطنين الا إننا هنا نريد ان نشير الى حقائق مهمة ومؤثرة في هذا الخصوص ربما تسهم في تشخيص بعض المعوقات التي تقف في طريق نجاح هذا البرنامج المهم الذي يعد صمام أمان للمجتمع وهي ان هذه الرعاية والمبالغ المصروفة من الحكومة يجب ان

تصرف للعوائل المستحقة ممن لا يملكون معيلاً كالأرامل والمطلقات والأيتام والمعاقين والمسنين والفقراء إضافة الى ضرورة ان تكون المبالغ الممنوحة كافية لإعالة العائلة وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي التي من المفترض أنه يتطور ليواكب المتغيرات المختلفة في المجتمع وبما يحقق مزيداً من الرعاية لهذه الفئة، بحيث تصل المخصصات إلى الحد الكافي لتلبية احتياجاتهم ومواكبة أسعار السلع الغذائية والخدمات الضرورية. إلا إننا لا بد ان نشير الى حقيقة مهمة أخرى وهي ان المشهد العراقي بأغلب جوانبه يعاني حالات من الفساد الإداري والمالي الأمر الذي ينعكس على جميع الممارسات والنشاطات برنامج الرعاية الاجتماعية الذي يشهد بالفعل حالات فساد قد أثرت بصورة كبيرة على مصداقية ونجاح البرنامج حيث ساهم الفساد في شمول أعداد كبيرة من غير المستحقين بسبب غياب المعايير الدقيقة لاختيار المشمولين وذلك على حساب الطبقات الفقيرة من الذين لم تشملهم الرعاية ليبقوا بعيدين عن اهتمام الدولة لهم ليواجهوا حياة صعبة الأمر الذي يضطرهم للتسول وتسرب أبنائهم من المدارس للعمل في مهن وأعمال خطيرة لا تتناسب مع أعمارهم.

لذلك لا بد لنا ان نعترف بأننا بحاجة الى تشخيص بعض مكامن الخلل في هذا البرنامج من اجل ان ننجح في تحقيق أهدافه الحيوية. وأهمها إيجاد معايير دقيقة لاختيار المستحقين وتخصيص مبالغ كافية لإعالتهم مع مراعاة تطور السوق وارتفاع الأسعار إضافة الى تطوير عملية المساعدة وتحويلها من منح راتب ثابت الى مساعدة تلك الأسر من أجل كسب مهارات للاعتماد على الذات في كسب العيش من خلال دعمها للعمل في بعض المشروعات الحرفية والخدمية لتتحول تلك الأسر من كونها عائلة على المجتمع إلى أسر منتجة مما يساعد على الارتقاء بمستوى دخل الأسرة. خلاصة القول ان برنامج الرعاية الاجتماعية يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية ويهدف الى بناء مجتمع متعاون متعاف من الفقر والمرضى والعوز لذلك علينا ان نعمل على تطويره ودعمه واصلاح الخلل فيه من اجل تحقيق هذه الأهداف السامية.